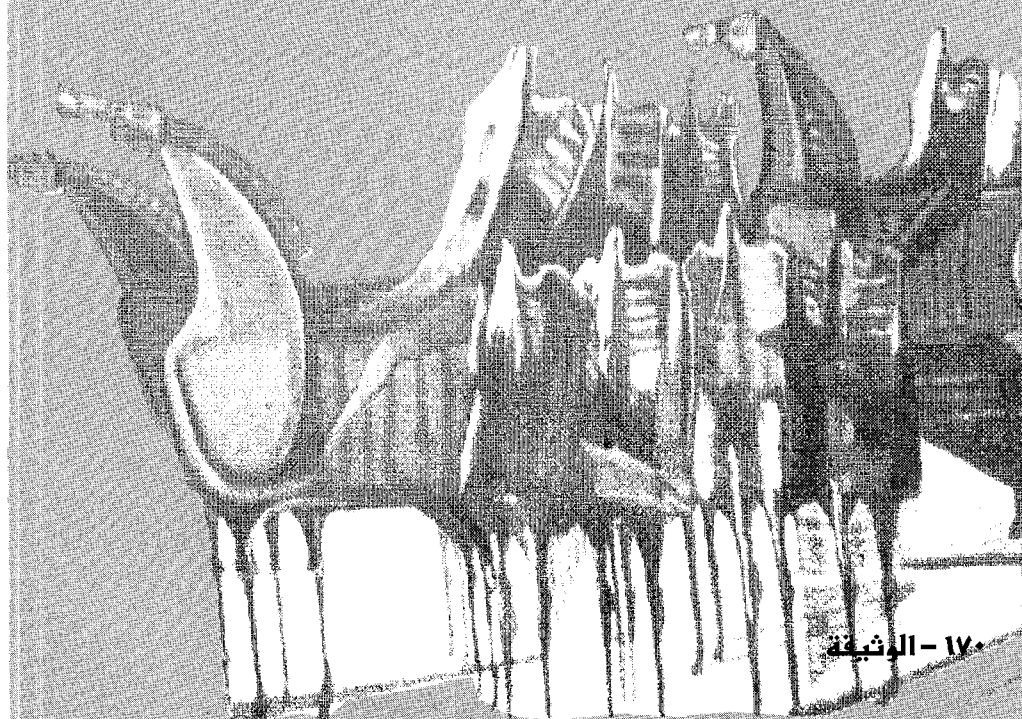


الثقافة العربية



مَرَجِعِيَّاتٌ وَجَدُورٌ



بقلم:

د. إسماعيل نوري الربيعي

على الرغم من المحاولات التي بذلت من قِبَل الدولة العثمانية في ترميم البنية الإدارية والحكومية والرغبة في بلوغ مكانة تؤهلها لاستعادة موقعها السابق . فإن الخراب، كان قد استفحل وغدا ظاهرة مهيمنة على الحياة العامة، مما حفز رعايا الدولة للنظر بشكل جدي للأوضاع التي أُلئت بالسلطة الحاكمة، حيث برزت العديد من الدعوات والأصوات المناهضة بضرورة الإصلاح وتغيير حالة الوهن التي غدت مستشرية في أوصال الدولة، ومدى انعكاسها في المفاصل والقطاعات الأساسية من سياسية واقتصادية واجتماعية . والواقع أن عهد الإصلاح الذي برز بشكل جدي في بداية القرن التاسع عشر، زمن السلطان محمود الثاني "١٨٠٨ - ١٨٣٩م"، لم يحقق النتائج المرجوة منه، ولم يتحقق شيء من محاولات الإصلاح التي بقيت مجرد مشاريع^(١). إلا

أن هذا القول يعني أن الركود كان ملاصقاً للأمر بشكل مطلق . فقد أتاحت الإصلاحات العثمانية الصادرة علم ١٨٣٩م والمسماة خط شريف كلخانة والخط الهمايوني الصادر عام ١٨٥٦م، منح الفرصة لعناصر التجديد للعمل بحرية أوسع من السابق، وحصلت على مجال أكثر سعة، لإصدار بعض القوانين التي تتلاءم وروح التطورات التي شهدتها العصر . ولولا القناعة الراسخة التي تهيأت للسلطة العليا، حول الأوضاع البالغة السوء التي تدور في فلكها الدولة، لما قيض لقانون الأراضي العثماني أن يرى النور عام ١٨٥٨م أو قانون تسجيل الأراضي العثماني "الطابو" لضبط حدود الأراضي وتنظيم جباية العُشُر عام ١٨٦١م . ولما كان لهذه القوانين أن تحدث بعض التحولات في علاقة الأفراد بالحكومة أو في مجال الملكية الخاصة . فإن الاعتبار السابقة والمتمثلة في سيطرة النخبة العثمانية التقليدية في المجال السياسي والديني والعسكري، كان لها الغلبة والكفة الرابحة على الصورة النهائية التي بلغت مراحل الإصلاح^(٢) .

الذين نالوا القسط الوافر من الإهمال والعسف . وإذا ما كانت الفسحة التي وفرتها السلطات العثمانية في مجال تناول المواضيع التي تهم الناس وتناقش بعض همومهم وقضاياهم المباشرة، فإنما كانت لخدمة غايات وأهداف بعينها، يقع في مقدمتها امتصاص نقمة الناس على الأوضاع المتردية . فيما كانت هذه الحالة فرصة نادرة للمثقفين العرب للاطلاع عن كثب على المقالات والكتب التي اتسع مجال نشرها في العاصمة وباقي المدن العثمانية الكبرى والتي تناولت الاتجاهات والتيارات الجديدة

شهد الواقع الثقافي في الدولة العثمانية نشاطا ملحوظا في مجال التعليم الذي تأثر بالتطورات السياسية والاقتصادية التي برزت وكان لها الفعل الواسع على العرب العاملين والدارسين في عاصمة الدولة، بالإضافة إلى الانفتاح الذي شهدته الصحافة التركية، الناطقة بلغة الثقافة "اللغة التركية" إبان تلك الحقبة، والتي استوعبت المواضيع الجديدة التي بدأت تتناقلها أفواه الناس، وتفكر بها، وكان من الطبيعي أن يبرز انعكاس تلك المواضيع بجلاء على رعايا الدولة العثمانية ومنهم العرب

التي حفلت بها أوروبا ومثلت موضوعاً حيوياً بالغ الأهمية والتأثير على عقول المثقفين والمتنورين^(٣) .

وإذا كان للمتغيرات التي برزت في مركز الدولة العثمانية تأثير على فئة معينة من العرب، فإن التحولات التي أحدثتها التنظيمات العثمانية كان لها أبلغ الأثر في تغيير معالم الصورة الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي حيث تعرضت العلاقات القديمة داخل القبيلة إلى هزة عنيفة، تمثلت في تحول الشيخ إلى مالك كبير للأرض الزراعية التي كانت مشاعاً للقبيلة بجميع أفرادها، فيما توجه أثرياء ووجهاء المدن نحو تملك الأراضي الزراعية بشكل واسع . وإبان تلك الحقبة برزت ظاهرة تدفق رأس المال الأجنبي نحو الوطن العربي لاستثمار الأموال في مشاريع الغاية منها ربط الولايات العربية باقتصاد السوق ونبذ النشاط الاقتصادي السابق القائم على سد الحاجات المحلية . مما مهد السبيل أمام التجار الأوروبيين لتوسيع أنشطتهم وحفزهم نحو تأسيس المصارف لتمويل المشروعات . وكان من الطبيعي أن يبرز دور للتجار العرب الذين برزت منهم فئة تمكنت من لعب دور هام في

مجال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تلك الأهمية بقيت تدور في فلك تحقيق المكاسب وتوطيد النفوذ^(٤)، بدليل أنها توجهت نحو دعم مركزها على حساب القوى الاقتصادية الأقل حظوة من تجار صغار وحرفيين . وفيما كانت البورجوازية التجارية المحلية منشغلة بتوطيد نفوذها وتدعيم سيطرتها، توجه المثقفون^(٥) نحو استيعاب الأفكار الجديدة والمتعلقة بتنظيم المجتمع وقيم الارتباط السائدة على أسس مختلفة عن الأنماط التقليدية التي عفا عليها الدهر وما عادت تستوعب نمط الحياة الجديدة، التي بلغتها الأفكار المنادية بالتححر والتجديد، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن النخبة المثقفة ما كان لها أن تتحرك بهذه الفاعلية، لولا انبثاقها عن جملة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت ظهور البورجوازية التجارية المحلية . فالملاحظة الجديدة بالاعتبار أن أغلب عناصر النخبة المثقفة كانوا ينحدرون من تلك الفئة والتي هيأت لهم فرصة التعليم خارج ولاياتهم، سواء في العاصمة العثمانية، أو في بعض الحواضر الأوروبية . وبهذا يكون ميدان الثقافة قد اكتسب دماءً جديدة، اعتمداً على

إتاحة الفرص أمام فئات واسعة، في حين أن المناخ العلمي والثقافي، كان ذا صبغة عائلية قوامه التعليم الديني التقليدي، حيث أبرزت الشام من الأسماء؛ آل الكزبري والطنطاوي والميداني والنبلسي والمرادي وقدمت مصر الجبرتيان حسن وعبد الرحمن والنفراوي والزبيدي والعيدروسي، فيما طلع من العراق آل الألوسي والحيدري والسويدي والرجبي والشاوي^(٦). وعلى الرغم من التطورات التي فرضت نفسها في ميدان الثقافة والعلوم من خلال ما كانت تتناقله الصحف والكتب المطبوعة، إلا أن ظلال السلطة العثمانية الثقيلة كانت بادية للعيان، وتمثلت في صرامة الرقيب التركي الذي ضيق الخناق على المطبوعات وجعلها تراوح في مضامين محددة. ولم تقف هذه الحالة عند عاصمة الدولة بقدر ما انتقلت عدواها إلى الولايات الخاضعة للسيطرة العثمانية لاسيما ولاية سوريا، التي شهدت هجرة واسعة من قبل مثقفيها للتوجه نحو مصر التي أتاحَت للصحافة حرية أوسع في مجال التعبير عن الرأي^(٧).

أتيح لمصر أن تتصدى لموضوعات فكرية أوسع بكثير من الكتابات التي

ظهرت في الولايات الخاضعة للسلطان العثماني، وكان هذا الأمر ينبع من عاملين؛ الأول يتلخص في وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني، الذي وجد من مصلحته تعزيز الاتجاه نحو إبراز التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحميل الدولة العثمانية وزر تخلفها والعمل على تقويض نفوذها. وهذا الأمر لا يخرج عن نزوع يصب في خدمة الأغراض الاستعمارية للوجود البريطاني. فيما يتلخص العامل الثاني في انشغال المفكرين العرب بالمحنة التي يقاسيها الشعب العربي، مركزين على الأوضاع المحيطة بهم، دون مراعاة للآتي من الأحداث والأوضاع المستقبلية^(٨). وقد ساهمت سياسة الالتفاف التي أخذت بها السلطات العثمانية بهدف تكريس مفاهيم الخنوع والإصرار على الإبقاء على كل ما هو قديم بدعوى حماية الدين الإسلامي، ومحاربة كل دعوة من شأنها الترويج للتنوير والتجديد ووسمها بالبدع والضلال. وعمل السلطان عبد الحميد الثاني ١٨٧٦ - ١٩٠٩م على تكريس نفسه ممثلاً للأمة الإسلامية من خلال الدعوة إلى الجامعة الإسلامية وعمل على توجيه وإخضاع كل الجهود لإبراز هذا

النهج، ووصف كل دعوة جديدة تحارل الإفصاح عن آمال وطموحات الشعوب الراضحة تحت السلطان العثماني بأنها دعوة موجهة ضد الدين والشريعة الإسلامية . من خلال تقريب أصحاب الطرق الصوفية الدينية التي كانت منتشرة في المدن، وجعل منها وسائل دعاية له بين العامة، ولم يتوان عن نفي أبرز شخصية سياسية إبان تلك الحقبة "مدحت باشا" الذي كان يتولى منصب "الصدر الأعظم" عام ١٨٧٦م، حين شعر أنه من أنصار الاتجاه المناهض بفصل السلطة السياسية عن الدينية^(٩) . فيما فرضت رقابة صارمة على الصحف الصادرة في الدولة العثمانية، وتعرض الكتاب والمفكرون إلى متابعة وملاحقة جهاز الأمن، والتي كانت تقوم اتهاماتهم على المحاولات التي يعمد إليها بعض المثقفين بإنشاء صحف في بعض الحواضر الأوروبية مثل باريس أو العمل في الصحف القاهرية^(١٠) . فرضت التطورات التي شهدتها الحياة السياسية المحيطة بالدولة العثمانية، الاتجاه نحو وجوب دراسة الأوضاع والبحث عن مخرج من التخييط الذي تدور في فلكه . وكان للاتصال الواسع مع الغرب، سواء على صعيد العلاقات الدولية ، أو تأثير

الرعايا العثمانيين الذين أقاموا في أوروبا للدراسة أو العمل، دور أتاح الفرصة واسعة لظهور المفاهيم السياسية الجديدة حول السلطة السياسية وبروز الأفكار المناهضة بضرورة التغيير في مجال تحديد علاقة الأفراد بالسلطة، من خلال الاستناد إلى القاعدة الدستورية التي تضمن الحقوق والواجبات الكفيلة بسير المجتمع والدولة وفق أسس محددة لا يمكن تجاوزها . ولم تجد النخبة المستنيرة المطالبة بالحياة الدستورية، صعوبة في طرح البديل، حين أشارت إلى إمكان الاستفادة من التجربة الأوروبية في مجال التمثيل البرلماني للشعب . إلا أن هذا لا يمنع من القول، بأن القوى الأوروبية كانت تعد ظهور الدستور في الدولة العثمانية أحد المطالب التي يجب الأخذ بها . وفي ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦م تم إعلان الدستور العثماني الذي روعي فيه المواءمة بين الشريعة الإسلامية والدراسات الأوروبية . حيث أتيح للسلطان عبد الحميد انتخاب أعضاء مجلس الأعيان، فيما تم انتخاب مجلس المبعوثان العثماني، وتم للبرلمان الاجتماع في ٩ آذار ١٨٧٧م^(١١) . مثلت التجربة الأوروبية في مجال التحديث وبناء الدولة على الأسس

الحديثة، مثلاً واضحاً على الرقي وحسن التناسق في الأداء . ولم يغفل المهتمون من الإشارة إلى الأسس الصحيحة التي اعتمدتها الأمم الأوروبية في مجال البناء والرقي، مشيرين إلى التدرج الذي اتخذه الأوروبيون سلماً لبلوغ الحالة التي وصلوا إليها . فكان التذكير، بأنه ما من تجربة يمكن لها أن ترى النور، ما لم يتوافر لها الجهد والعمل الجاد والإيمان إضافة إلى استيعاب تجارب السابقين للوقوف على الصالح والطالح من الأعمال، لكي يتم التوصل إلى عمل منظم غايته تحقيق الأهداف المرجوة، حيث عمد رجال الحكومة العثمانية إلى الاستفادة من تجربة الصحف وهي الابتكار الأوروبي، لتوسيع مدارك العامة، وجعل الأخبار والأفكار في مختلف مناحي الحياة بين يدي مواطني الدولة . ليتسنى لهم الاستفادة والإطلاع على ما يجري من حولهم . وفي هذا كان الرأي على أن الصحف وفي حال انتشارها وتوسيع دورها ستكون واسطة للتفاهم وبلوغ حالة من الإدراك بين الجهات الرسمية الممثلة بالحكومة وقطاعات واسعة من الشعب، لاسيما النخبة المثقفة منهم . ولم تكن النظرة إلى أهمية الجريدة مجرد وسيلة

لنقل الأخبار والإطلاع على المعلومات، بقدر ما كان الوعي بها كأداة مساعدة لنشر الثقافة والعلوم وترقيتها والارتفاع بمستواها . إضافة لاعتبارها تجربة جادة من شأنها تهيئة الأفكار لجميع فئات الشعب، لاستيعاب التطورات القادمة، والتي أريد من منبر الصحافة أن تكون الميدان الذي يتم فيه الانفتاح على الناس^(١٢) .

كانت الأوضاع الاجتماعية في المشرق العربي تفسح عن ضيق ومشاكل متفاوتة، لاسيما بعد المجال الواسع الذي أتاحته السلطات العثمانية للاحتكارات الأجنبية من العمل والسيطرة على منافذ التطور الاقتصادي . حيث أسهمت في تعطيل تطور الدور الاقتصادي لنشاط الحرفيين، مما كان له أبلغ الأثر في ركود الفعاليات وجعلها مقصورة على قطاع صغير ومحدود من الإقطاعيين وتجار المدن الذين وجهوا جل أنشطتهم في مجال الصيرفة وتقديم القروض بفوائد كبيرة، والتي كان لها الأثر السلبي في إرهاب الفئات العاملة . وعلى هذا فإن القوى الوطنية وعت بشكل لا يرقى إليه الشك أن الخطر يكمن في محورين، يتمثل الأول في السيطرة العثمانية

وتخلف جهازها الإداري والحكومي، فيما يتلخص المحور الثاني في هيمنة الرأسمال الأوروبي الذي فرض وجوده على المنطقة بدعم من الحكومات الأوروبية وبالذات بريطانيا وفرنسا . وكان لاتساع العلاقات التجارية بين بلاد الشام والمناطق العربية كفلسطين وشرق الأردن وشبه جزيرة العرب والعراق، أثره الواضح في تعميق عرى الاتصال وتوثيق آصرة الاتحاد حول المصير المشترك الذي يربط المنطقة في مواجهة التحديات والأخطار الجسام التي تهدد الوحدة الثقافية والقومية للمنطقة . وكان للنشاط الدافق الذي بذله المتنوّرون العرب في توكيد الهوية القومية والوعي بأهمية التصدي لكل الأساليب والأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الانفصال والفرقة بين أبناء الأمة الواحدة . ومثلت اللغة عاملاً رئيسياً في توكيد الوحدة الثقافية، وكانت النخبة المثقفة العربية قد وعت هذه المسألة بشكل جيد، حتى أنها جعلت منها أحد سبل العمل والانطلاق في تحقيق الغايات المنشودة . ولم يكن المثقفون العرب في معزل عن الاتجاهات والتيارات الثقافية والسياسية التي كان لها صدى في العالم . فقد أقدمت

الصحف الصادرة في الحواضر العربية على ترجمة المقالات السياسية والفكرية والأدبية التي تتناول أبرز الظواهر في مجالات الحياة المختلفة . وانتقاء روائع الفكر الإنساني لتقديمه إلى القراء العرب، فيما حرص المثقفون والمتعلمون العرب على احتواء رفوف مكتباتهم على المجاميع الفكرية لأساطين الفكر العالمي، وكانت أغلب مقار الصحف أشبه بالنوادي الفكرية على حد تعبير لوتسكي، حيث يتم مناقشة مختلف القضايا ذات المساس بالحياة العامة . ولم تنقطع الصحف عن عامة الشعب أو تنعزل لأداء دور نخبوي موجه لخدمة أهداف وأغراض فئة بعينها، بل كانت أبوابها مشرعة أمام العامة، حتى أن العديد من الفلاحين كانوا يأتون بشكاواهم ضد الإقطاعيين وموظفي الحكومة بشكل مباشر إلى مقار الصحف . وإذا ما كانت الإشارة إلى عسر الأوضاع التي كانت تمر بها البلاد العربية، فإن ذلك لم يجعل النخبة المثقفة تنكفي في زاوية العزلة . بل حاول المثقفون بكل جرأة ونشاط التعبير عما يجول في خاطرهم إزاء العديد من القضايا التي شغلت العالم . فلا غرو أن يخرج مثقفو بيروت الأحرار عام

١٩٠٩م، معبرين عن احتجاجهم إزاء الحكم الديكتاتوري في أسبانيا^(١٣).

وعت النخبة العربية المثقفة أهمية الصحافة في كسب الرأي العام، وكشف الحقائق وتوجيه الأنظار نحو التناقضات التي تحيط بالأوضاع العامة. ولم يقتصر الجهد في المجال الداخلي، بقدر ما توجه الوطنيون نحو الصحافة العالمية لشرح أبعاد القضايا للمجتمع العالمي. وفي هذا المجال يبرز دور الزعيم الوطني مصطفى كامل، الذي أخذ على عاتقه فضح الأساليب والمناورات التي كانت تعتمد عليها سلطات الاحتلال البريطاني في مصر، استناداً إلى الأدلة القانونية والدستورية، ولم يكتف في تدبيج المقالات والدراسات، بل عمد للاتصال بال شخصيات السياسية والبرلمانية والإعلامية الفرنسية، وتنظيم الندوات والمحاورات والملتقيات حول القضية المصرية في فرنسا والنمسا وألمانيا^(١٤).

وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى الجهود التي كان يبذلها المثقفون العرب في الإفصاح عن الصورة المربكة التي تحيط بالأوضاع العربية. فلم تعد المطالب تركّز على تغيير الصورة السياسية في المجال العثماني، بقدر ما كان التوجه نحو الاهتمام بالقضايا التي

تهم الولايات العربية، وفي ذلك يمكن الإشارة إلى التطور السياسي الهام والمتمثل في الانقلاب الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي وإعلانها إعادة العمل بالدستور في ٢٣ تموز ١٩٠٨م، والتحول في مسار السلطة السياسية من الاستناد إلى سلطة فردية ممثلة بالسلطان، نحو حكومة تقوم على الحقوق الدستورية^(١٥)، إلا أن الأحداث كشفت عن خيبة أمل مريرة، كشفت عنها التوجهات التي اعتمدها الاتحاديون وحرصوا على تطبيقها. مما حدا بالنخبة المثقفة أن تمارس دورها في توسيع الآفاق الفكرية والعلمية لأبناء الولايات العربية، إدراكاً منها بأهمية المواجهة الحضارية مركزين على إحياء التراث العربي وتعليم اللغة العربية واعتبارها الهوية الثقافية للأمة العربية^(١٦). وبعد أن أفصح الاتحاديون عن النهج العنصري ومحاولة تذيب القوميات في الطورانية التركية، كان من الطبيعي أن تبلغ جذوة الحماس القومي مداها، لتلتف العناصر القومية من الضباط العرب حول شخص عزيز علي المصري، لتأسيس حزب العهد في ٢٨ تشرين الأول ١٩١٣م الذي أكد في مناهجه على استقلال البلاد العربية

الاستعمارية^(١٩) . وأخذت هذه الدعوة مداها في المجال السياسي ، حين عمّق الاتحاديون من سياسة البطش والاضطهاد، لتبدأ مرحلة العمل المباشر والذي انبثق عنه تشكيل مجموعة من النواب العرب رفعت شعار المطالبة بحقوق العرب، فيما انضوى بعض النواب العرب في حزب الحرية والائتلاف الذي نادى بتطبيق اللامركزية في حكم الولايات العثمانية^(٢٠) .

كانت الإجراءات التي بدأها الاتحاديون حول الحياة الدستورية، وإطلاق الحريات العامة، لاسيما إفساح المجال أمام المطبوعات للتعبير بحرية، أن رسمت أمام المثقفين العرب آمالاً واسعة في إمكانية التغيير، حتى أن البعض منهم، أضحت لديهم القناعة بضرورة تبوؤ العناصر الشابة للمراكز القيادية في الدولة وعبروا عن هذا المنحى في ضرورة إقصاء السلطان عبد الحميد عن منصبه، باعتباره من مخلفات العهد القديم . إلا أن هذا الاتجاه لم يكن الوحيد الفاعل والمؤثر في الأوضاع . فإن النخبة التقليدية من الملاك والوجهاء ورجال الدين والممثلين للتيار المحافظ وقفوا بكل ثقلهم إلى جانب السلطان عبد

والإبقاء على ارتباطها مركزياً مع الدولة العثمانية^(١٧) . ولم يعد الارتباط بالدولة العثمانية، إلا مظهرًا، في حين كانت اللامبالاة سمة ملازمة لأبناء الولايات العربية حول أدق الأخطار التي أحاقت بالإمبراطورية لاسيما في مجال الخسائر الحربية التي كانت تتلقاها تبعاً، في حين أن التعاطف مع الأخطار التي تهدد الولايات العربية يبرز بصورة أوسع، فحين شنت إيطاليا حربها على طرابلس الغرب عام ١٩١١م، نجد التفاعل قد بلغ أشده ممثلاً في حملات التبرع وإقامة الصلوات وتأجيح الحماس في النفوس . وهنا نجد أن الحس النقدي يأخذ مداه ويظهر بشكل واضح، فلم تعد الأنباء الحربية التي تصدرها دوائر الإعلام العثمانية تثير الاهتمام بقدر ما كانت مدعاة للمناقشة والمحااجة والتفسير الطويل والذي لا يخلو من ضعف الثقة بالأخبار ومصدرها^(١٨) .

حرص المثقفون العرب على تحديد علاقتهم بالدولة العثمانية من خلال الدعوة للامركزية والتي وجدوا فيها الضمانة الكافية لجعل العربية اللغة الرسمية في ولاياتهم مع الإبقاء على عنصر الشراكة والمثل بالدين الإسلامي للوقوف بوجه الأخطار والطموحات

الحميد منددين بالأوضاع الجديدة، دامغينها بالطيش والبعد عن الشريعة الإسلامية حتى أنهم خرجوا بمظاهرة في بغداد^(٢١) طالبوا فيها بالعودة إلى الإسلام وإلغاء العمل بالدستور الذي وجدوا فيه شراً من شرور أوروبا . ولم يطل الأمر بالاتحاديين حتى انغمسوا في سياسة عنصرية وجعلوا من الدستور وسيلة لإمرار رغباتهم، مما كان له الأثر البالغ في موقف المثقفين العرب من حكومة الاتحاديين حيث وجدوا في موقفها تنكراً للأهداف التي هلّلوها وساندوها . مما حدا بهم للتوجه نحو تأسيس جمعيات أدبية وعلمية تطالب بتطبيق الدستور، إلا أن واقع التجمع كان يصب في جمع كلمة المثقفين العرب حول موقف موحد من الإجراءات المتعسفة التي بالغ بها الاتحاديون، وقد استطاعت هذه الجمعيات أن تستقطب العناصر المثقفة التي تراوحت مواقفها حول تيار اللامركزية في طبيعة العلاقة السياسية مع الدولة العثمانية، فيما برز اتجاه يطالب بالعودة إلى الإسلام^(٢٢).

كان التباين الواضح بين الولايات العربية في مجالات المستوى الاقتصادي والاجتماعي أهم السمات البارزة والواضحة في التأثير على الأنشطة

العامة . فقد استطاعت بعض المناطق العربية الحصول على فرصة أوسع وأهم في مجال الاتصال بالثقافة ووسائلها بنشاط وفاعلية . ولنا في ذلك أن نشير إلى بلاد الشام، التي تهيأت لها فرصة الاتصال المباشر بوسائل التحديث عن طريق منافذ مختلفة ومتنوعة، ساهم تركيز الحياة الاقتصادية الأكثر نشاطاً في المدن في ظهورها للعيان بصورة أسبق من المناطق الواقعة إلى الجنوب منها . فحين نعد إلى المقارنة نجد أن الحياة المدنية في بلاد الشام، قد أخذت مداها في مجال التركيز والتأثير وتمكنت من فرض بصمتها وشؤونها وتأثيراتها . في حين أن العراق والجزيرة العربية، كانت تتمثل فيهما الحياة القبلية، على الرغم من وجود المدن العريقة والقديمة . وإذا ما أريد لنا الوقوف على أسباب تلك الظاهرة، فلا بد أن نعرّج على أهمية الفعاليات التي اتجه نحوها سكان المدن في بلاد الشام وانغماسهم في الحياة التجارية المستندة إلى فاعلية الاتصال بالشركات الأوروبية التي حرصت على تأسيس وكالاتها التجارية في المدن التجارية وأفسحت المجال أمام السكان المحليين للاشتغال في هذا المجال بالإضافة إلى العناية التي أولتها

الإرساليات التبشيرية والطوائف الدينية لبعض رعاياها المتواجدين في المنطقة^(٢٣) . وتبقى أسبقيات الاتصال والمتاح من الفرص للتغيير إلى جانب المدن عادة، مقارنة بالحياة القبلية المستندة إلى العرف المتوارث ورسوخ التقاليد وركود العلاقات الاجتماعية، والخشية مما هو جديد والتشكيك فيه . إلا أن هذا الوصف لا يعني أن الحياة المدنية كانت تقوم على الأنموذج الأمثل، فلم تنج من تفصيلات المؤثرات التي كانت تطبع المجتمع، فالتركز البشري في الحواضر العربية الكبرى كان يخضع لاعتبارات التقارب الديني والقومي بل وحتى القبلي . وهذا التوزيع الجغرافي كان ينبثق عن الرغبة في الحصول على الأمن وهيمنة الاعتبارات التقليدية على التشكيلات الاجتماعية التي تؤلف المدن . ولم يكن هذا الأمر يخرج عن طبيعة العلاقات التي أفرزتها اتجاهات الإدارة العثمانية والإمكانات المتاحة لديها^(٢٤) .

ترتبت على العلاقات الاجتماعية النازعة نحو العزلة وترتيب شئونها وفق ما تمليه عليها مصالح الطائفة أو القبيلة، علاقات غير مستقرة، اتسمت بالارتباك والفوضى وعدم الثقة حتى أن نشوب الفتن والصراعات المباشرة

والتقاتل، لم يقتصر على العشائر فقط إنما كانت الصدامات بين أحياء المدن ظاهرة واسعة لا يمكن تجاوزها أو التغاضي عنها . والاتجاه نحو الصدام المباشر مع القوى المحلية المجاورة أو الفئات الاجتماعية، بقدر ما كانت الصدامات مع السلطة السياسية على صعيد صدامات العشائر العربية مع الحكومة العثمانية، أو النشاط الذي كانت تبديه النخبة المثقفة للتصدي في وجه السلطة العثمانية وكشف أساليبها المتخلفة في الإدارة وتنظيم شئون الولايات العربية . ولم تكن الصدامات تخرج عن إطار صدام الأفكار والاتجاهات والتيارات السائدة، فإذا ما كانت المواجهات تتعلق بقضايا متوارثة وصراعات تقليدية حول مشاكل راکدة لا تتغير، فإن دعوة الإصلاح والمطالبة بالحياة الدستورية، جعلت من الأفكار أحد أهم الأسباب في نشوب الصراعات، لاسيما وأن النخبة القديمة من الإقطاعيين والملاك والوجهاء وبعض رجال الدين، وجدوا في اتجاه الإصلاح والتحديث تقويضاً لنفوذهم مما دعاهم لقيادة معارضة هذا الاتجاه، بل والعمل على المواجهة المسلحة إزاء دعاة التغيير مما كان له أبلغ الأثر في مسار

الإنجازات الإصلاحية وتأخر ظهورها في الولايات العربية^(٢٥).

الرقيب في المدينة المنورة وجريدة الإصلاح الحجازي في جدة^(٢٦).

وإذا ما كان الحديث عن التباين في منافذ بلوغ الثقافة الحديثة والأفكار الإصلاحية إلى الولايات العربية، والاختلاف في الفرص، فإن هذا لا يعني أن الولايات الأقل حظوة في هذا المجال قد بقيت على حالة الركود والسكونية. فما حاولت فيه الدولة العثمانية في سبيل الارتقاء بجهازها الحكومي لتجاوز الأخطاء القديمة وبلوغ مستوى المرحلة الجديدة، والتي برزت آثارها في مجال نشر المدارس الحديثة وتأسيس المطابع وإصدار الصحف، كان له أبلغ الأثر في وصول الأفكار الجديدة إلى الولايات العربية في الجزيرة العربية والموسومة بالعزلة، والإجراءات المشار إليها وإن كانت بالأصل موجهة نحو الارتقاء بالجهاز الإداري العثماني، وغير مهتمة بأبناء المنطقة، إلا أنها أسهمت في تحفيز الوعي الاجتماعي والفكري، وكان لها الأثر في تحريك الدوافع، وعليه نجد صحفاً قد ظهرت في الجزيرة العربية مثل؛ جريدة صنعاء الرسمية ١٨٧٩م وجريدة الحجاز ١٩٠٨م وجريدة شمس الحقيقة في مكة التي صدرت عام ١٩٠٩م وجريدة

لم يقتصر الأمر على الصحف الصادرة في الجزيرة العربية، والتي كانت بالأصل تشكو من ضعف في قدراتها الصحفية وأدائها الكتابي، حتى أنها في أغلب الأحيان، لم ترق على مستوى لغة الكتب الرسمية المستخدمة في دواوين الحكومة، إضافة إلى ركافة الأسلوب وضعف اللغة نتيجة لاشتغال العناصر غير المؤهلة لهذا العمل. وكانت الصحف الصادرة في مصر وبلاد الشام تصل إلى أيدي القراء في الجزيرة العربية عن طريق عدة منافذ يكاد يكون موسم الحج أهمها، ولم يقتصر الأمر على الصحف الصادرة في الولايات العربية فقط، إنما كانت تصل إلى المنطقة العديد من الصحف الصادرة في استنبول^(٢٧) أو الصحف الصادرة خارج البلاد العثمانية والتي يشرف على إصدارها، المعارضون للسلطات العثمانية.

وإذا ما كانت الصحف ووسائل الثقافة الأخرى، قد لعبت دورها في إيصال الأفكار الجديدة إلى المنطقة، وكان لها الساحة والدور في تفعيل

الأفكار وتنبيه الأذهان إلى أهمية الإصلاح وضرورة التغيير، إلا أن قلة المتأثرين بها ومحدودية تأثيرهم في المجتمع، جعلت مهمتهم عسيرة إن لم نقل مستحيلة. فالمثقفون أنفسهم والمطلعون على الجديد من الأفكار والمفاهيم، لم تتوفر لديهم القناة الراسخة فيما كانوا يطلعون ويقرأون. إذ لم يكن أمامهم سوى مجال ضيق ومحدود يمكنهم من استيعاب الأفكار^(٢٨)، وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع. حتى أن الكثير منهم، كان يرى فيها مجرد أفكار مثالية، وهذا يعود إلى هيمنة التقاليد القديمة التي كانت تفرض سطوتها بكل قوة على المجتمع. أما على صعيد العلاقات العامة بين القوى المحلية، فإن الصراعات المحتمدة بين الإمارات والقبائل، كانت تمثل المادة الرئيسية لاهتمامات وتطلعات المثقفين والأدباء

لاسيما الشعراء منهم. فهم بالعادة إلى جانب أحد الفريقين المتناحرين، لاعتبارات تتعلق برابطة الدم والولاء القبلي والحصول على المكاسب المادية. وعليه طغى دورهم في مجال إقرار هذه الحالة، دون أن يبرز لهم أي دور في إيقاف النزيف اللاهب، منشغلين في وصف الحروب والوقائع التي لا تنقطع، وعليه بقي النتاج الشعري المعني بهذا المجال، يراوح في إطار التقليدية ولم يبتعد عن أسلوب القصيدة العربية الكلاسيكية مع بروز التأثيرات الدينية الواضحة والتي يضعها كل فريق كمنطلق رئيسي في الدفاع عن كيانه ووجوده^(٢٩).

د. إسماعيل نوري الربيعي

الجامعة الأردنية - كلية الآداب

قسم التاريخ

عمان - الأردن

الهوامش

- ١ - زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، دار النهار، ط ٢؛ بيروت ١٩٧٢، ص ٤١ .
- ٢ - عبد الله حنا، من الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان. . النصف الأول من القرن العشرين، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨٧، ص ٢٧ .
- ٣ - عبد الزهرة مكطوف الجوراني، الفكر السياسي في المشرق العربي أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤، معهد الدراسات القومية والاشتراكية في الجامعة المستنصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة ١٩٩٠، ص ٨٤ .
- ٤ - د. إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦ - ١٩١٦، جامعة الموصل، الموصل ١٩٨٣، ص ٣٦٠ .
- ٥ - تركز الأدبيات المهمة بدراسة هذه الفترة على استخدام مصطلح "الأنتلجنسيا" الذي يشمل : "الموظفون، المعلمون، القضاة، المحامون، ضباط الجيش، متعلمون" وهم يشكلون النخبة الواعية القادرة على قيادة التغيير .
- ٦ - توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤ معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة ١٩٦٠، ص ١٣ .
- ٧ - كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، الإسلام في القرن التاسع عشر، ترجمة د. نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط ١، بيروت ١٩٥٠، ج ٤، ص ١٠٠ .
- ٨ - مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي دور الأفكار والمثل العليا في السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٢، ص ٤٦ .
- ٩ - محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان حقي، دار النفائس، ط ٦، بيروت ١٩٨٨، ص ٥٩٣ .
- ١٠ - سليمان البستاني، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، تحقيق ودراسة خالد زيادة، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٨، ص ٩٤، أنظر أيضاً، كارل بروكلمان، المصدر السابق، ص ٩٠ - ٩١ .

- ١١ - د. محمد مخزوم، التنظيمات العثمانية محاولة فاشلة للإفلات من براثن التغلغل الأوروبي، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ٧٧ - ٧٨، آذار - نيسان ١٩٨٥، ص ١٨.
- ١٢ - خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية، منشورات وزارة الثقافة والفنون - الجمهورية العراقية، بغداد ١٩٧٨، ص ١٠.
- ١٣ - فلاديمير لوتسكي، الحرب الوطنية التحريرية في سوريا ١٩٢٥ - ١٩٢٧ صفحة مشرقة من النضال العربي ضد الإمبريالية الفرنسية، ترجمة د. محمد دياب، مراجعة د. مسعود ظاهر، دار الفارابي بيروت ١٩٨٧، ص ص ٧٠ - ٧١.
- ١٤ - د. جلال يحيى ود. خالد نعيم، الوفد المصري ١٩١٩ - ١٩٥٢، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ١٩٨٤، ص ٥٩.
- ١٥ - Bernard Lewis , The Emergence of Modern Turkey, London 1968, P. 207.
- ١٦ - Abdul Wahab Abbas Al-Qaysi , The Impact of Modernization on Iraq . Society during the Ottoman Era : A study of Intellectual Development in Iraq, 1869 - 1917, A Doctoral thesis submitted to the University of Michigan 1958, Unpublished, P. 105 .
- ١٧ - محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، تقديم د. غسان العطية، دار السلام، ط ٢، لندن ١٩٩٠، ص ٢٥.
- ١٨ - ستيفين هسلي لونكر، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد ١٩٨٨، ص ٧٩.
- ١٩ - وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠ مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي، معهد الإنماء العربي، ط ٢، بيروت ١٩٧٨، ص ١٥٣.
- ٢٠ - سليمان موسى، الثورة العربية الكبرى وثائق وأسانيد، دائرة الثقافة والفنون، عمان ١٩٦٦، ص ٥٥.
- ٢١ - عباس العزاوي، العراق بين احتلالين، مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد ١٩٥٦، ج ٨، ص ١٦٤.
- ٢٢ - د. عبد العزيز السعدي، التكوين التاريخي للأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣، بيروت ١٩٨٦، ص ص ٢٣٦ - ٢٣٧.
- ٢٣ - أمين الريحاني، قلب العراق - كتاب سياحة وسياسة وأدب وتاريخ، بيروت ١٩٣٩، ص ٤٠.
- ٢٤ - جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب - بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٧٦، ص ٢٧.

- ٢٥ - د. سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦ - ١٩١٦، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٩١، ص ٣٥٤ .
- ٢٦ - أديب مروة، الصحافة العربية، بيروت ١٩٦١، ص ١٩ .
- ٢٧ - الشيخ عبد الواسع بن يحيى الواسعي اليماني، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث تاريخ اليمن، القاهرة ١٩٤٧، ص ٦٨ .
- ٢٨ - زيد علي الوزير، دراسات في الشعر اليمني القديم والحديث، د.م ١٩٦٤، ص ١٣٤ .
- ٢٩ - من أبرز أولئك الشعراء، عبد الجليل الطباطبائي، المتوفى عام ١٨٥٣ وأحمد بن مشرف والشاعر ابن عثيمين من مواليد عام ١٨٥٣، أنظر حسان عطوان، ملامح الشعر الخليجي القومي في مرحلة ما قبل ظهور النفط، مجلة الدوحة "قطر" العدد ٦٢، فبراير ١٩٨١، ص ٣٨ .